قراءات في ظل الإستراتيجية الاقتصادية و التنموية –التجربة الصينية نموذجا

Readings in the light of economic and development strategy The Chinese experience as a model

زواوي زكية[1]، سموك نوال* [2]

[1] جامعة الجزائر 3، zouaoui.zakia@univ-alger3.dz

[2]جامعة الجزائر 3، semouk.nawel@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 2022/04/03 تاريخ القبول: 2022/05/19 تاريخ النشر: 2022/06/01

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى عرض واقع الإستراتيجية التنموية والاقتصادية في الصين من خلال التركيز على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والنقدية والمالية، توصلت نتائج الدراسة إلى أن الاقتصاد الصيني من بين الاقتصاديات الأكثر تنويعا حيث شهد نجاحا ملحوظا في سياسات تنويع مصادر الدخل.

حقق الاقتصاد الصيني المركز الأول عالميا ونموا كبيرا يعتمد على الاستثمار والتصدير،إضافة إلى سرعة تقدم الصين إلى صدارة مختلف القطاعات التكنولوجية والاقتصادية ، وصولا إلى التكنولوجيا الزراعية وأحدث وسائل النقل في العالم هذا ما يؤهلها إلى تصدر الاقتصاد العالمي بحلول سنة 2030.

الكلمات المفتاحية : تنمية اقتصادية؛ مؤشرات اقتصادية ومالية واجتماعية؛ الصين؛ تنويع اقتصادي ؛ إستراتيجية اقتصادية و تنموية

تصنيفJEL *:* E1 ، E6، N1 ، N2

Abstract

This article aims to present the reality of China's development and economic strategy by focusing on economic, social, monetary and financial indicators.

si ymonoce esenihC eht taht dedulcnoc yduts eht fo stluser ehT among the most diversified has had remarkable successes in the policies of diversifying sources of as it economies income .

The Chinese economy has reached the first place in the world and great growth depends on investment and export, Besides China's rapid progress at the forefront of various technological and economic sectors, access to agricultural technologies and the latest means of transport in the world, which qualifies it to lead the world economy by 2030.

Keywords: Economic development; Economic financial and social indicators; China; Economic diversification; Economic and developmemnt strategy.

Jel Classification Codes: : E1, E6, N1, N2

* سموك نوال

I. مقدمة:

تشهد الصين منذ ما يزيد عن ربع قرن تجربة تنموية رائدة، جعلتها تتمركز بين مصاف الدول القوية اقتصاديا، حيث شهدت في السنوات الأخيرة نموا وريادة في مجالات اقتصادية عديدة مما جعلها في كفة ميزان القوى الاقتصادية العالمية .

في هذا السياق نطرح اشكالية دراستنا على النحو التالي:

مامدى أهمية الإستراتيجية الاقتصادية و التنموية في الصين ؟

فرضيات الدراسة:

- ✓ يعتبر التنويع الاقتصادي أساسيا في استدامة النمو الاقتصادي في الاقتصاد الصيني .
- ✓ اتبعت الصين العديد من السياسات والإجراءات لإنجاح إستراتيجية التنمية الاقتصادية .

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي :

– عرض السياسات الاقتصادية و التنموية التي انتهجتها الصين، والتي كان الهدف منها تحقيق النمو والتطور في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمالية والنقدية، بالبحث في العوامل التي ساهمت في نجاح عملية التنمية الاقتصادية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى ما يلي :

- ✓ معرفة مدى مساهمة القطاعات الاقتصادية في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في الصين؛
- ✓ معرفة عوامل تفوق الاقتصاد الصيني، و كذا أهم السياسات والإستراتيجيات المتبعة في لإنجاح سياسة التنويع الاقتصادي.

منهجية الدراسة :

– تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي، وذلك من خلال التطرق لواقع سياسات التنمية الاقتصادية في الصين.

–تشمل الدراسة بداية على المفاهيم الخاصة بالتنمية الاقتصادية بعدها يتم التطرق إلى واقع التنمية الاقتصادية من خلال استعراض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الصين، أخيرا يتم تسليط الضوء على عوامل تفوق الاقتصاد الصيني.

I.الإطار النظري للتنمية الاقتصادية:

I–1. تعريف التنمية:

هناك عدة تعاريف للتنمية، منها:

– هي التحسن في المستوى الفردي في الكفاءة الإنتاجية، حرية الإبداع، والاعتماد على الذات وتحديد المسؤولية؛

– وتعرف كذلك على أنها: العملية التي تسمح بمرور بلد ما من وضعية معينة من تخلف إلى وضعية التقدم (قنوص، 1999، صفحة 9)؛

I–2. تعريف النمو الاقتصادي:

هناك عدة تعاريف للنمو الاقتصادي، وعلى العموم يمكن أن يعرف كما يلي:

– الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين؛ (Arrous, 1999, p. 9)

– زيادة الدخل القومي والناتج القومي؛
– الزيادة المستمرة للسكان والناتج الفردي؛
– الزيادة في الإنتاج أو الرفاهية.(Bret, 2002, p. 7)

II.مراحل التنمية الاقتصادية في الصين:

بعدما كانت الصين وفي وقت ليس بالبعيد من الدول النامية التي تشهد ارتفاعا كبيرا للفقر والجوع أصبحت في وقتنا الحاضر تنافس الولايات المتحدة، على منصب القوة الاقتصادية الأولى في العالم، فتقدمها الاقتصادي الكبير يؤهلها على أن تتبوأ موقعها كقوة عظمى مستقبلية.

سنحاول عرض مراحل وعوامل نهضة الاقتصاد في الصين مع تقديم آفاق لمستقبل هذا الاقتصاد في ظل الاقتصاد العالمي.

المرحلة الأولى (1978 – 1985): ثم الشروع في إصلاح القطاع الزراعي كمدخل للتحول وتحقيق الإصلاحات اقتصادية، في إطار التحول التدريجي الشامل للاقتصاد الصيني الذي يكتمل في تطبيقه لمراحل لاحقة، وهو ما يتنافى ويناقض منهجية العلاج بالصدمة التي تعتمد على أسلوب القفز فوق المراحل. من خلال رفع مستوى المعيشة، التوظيف، نظم التأمينات الاجتماعية، التعليم والصحة والثقافة والإسكان.

المرحلة الثانية (1985 – 1992): خلال هذه المرحلة تم الانتقال في عملية التحول نحو القطاع الصناعي، وتم التركيز على إصلاحين مهمين في هذا المجال، الأول يتعلق بإصلاح نظام ملكية الشركات الصناعية وأساليب إدارتها، والآخر يتصل بإصلاح نظام التسعير، وهما إصلاحين مهمين وأساسيين في إرساء التحول الاقتصادي وفقا للمنهج التدرجي.

المرحلة الثالثة (1992 – 2002): تضمنت هذه المرحلة تضمين القطاع الخاص في المشهد الاقتصادي الجديد للصين، سواء كان أجنبيا أم محليا، وذلك عن طريق التطبيق العملي لمعادلة اشتراكية السوق في المناطق الاقتصادية الخاصة من خلال تشريع كل القوانين اللازمة والضامنة لعمل آليات السوق بحرية في تلك المناطق، مما هيأ البيئة الملائمة لاجتذاب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية في تلك المناطق

المرحلة الرابعة: أهم ما ميز هذه المرحلة ما تم إقراره سنة 2006 بفرض خطة متوسطة الأجل للتطوير العلمي 2006، حيث قرر تخصيص 2,5% أو أكثر من الناتج المحلي الإجمالي الوطني للبحث والتطوير بحلول عام 2020 في مدة تبلغ 12 سنة. كما تم الإعلان عن مبادرة الحزام والطريق سنة 2013، وهي مبادرة صينية قامت على أنقاض طريق الحرير القديم، وتهدف إلى ربط الصين بالعامل عبر استثمار مليارات الدولارات في البنى التحتية على طول طريق الحرير الذي يربطها بالقارة الأوروبية، ليكون أكبر مشرع بنية تحتية في تاريخ البشرية، ويشمل ذلك بناء مرافئ وطرقات وسكك حديدية ومناطق صناعية ومشاريع للطاقة. ومن المقرر الانتهاء من خطط الصين الطموحة لتطوير الطرق والسكك الحديدية والطرق البحرية عبر 152 دولة بحلول عام 2049 – في الوقت المناسب للاحتفال بالذكرى المئوية لتأسيس جمهورية الصين الشعبي، وقد تم تخصيص أكثر من 900 مليار دولار لمشاريع البنية التحتية هذه. (محمد، 2012، صفحة 187)

II–1. واقع التنويع الاقتصادي في الصين:

نحاول توضيح واقع التنويع الاقتصادي في الصين من خلال التعرف على عدة مؤشرات اقتصادية، نقدية مالية وحتى اجتماعية.

II –1–1. المؤشرات الاقتصادية:

يعتبر الناتج الداخلي الخام أفضل مؤشر لتقدير نمو وتطور النشاط الإنتاجي، فهو يقيس قيمة السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة أو ثلاثة أشهر. فالصين تحتل المرتبة الأولى عالميا في مساهمة معدل النمو الاقتصادي الصيني في معدل النمو الاقتصادي العالمي خلال العقد الأخير، حيث قدرت نسبة هذه المساهمة بـ34,5%.

أ. الناتج المحلي الإجمالي:

الشكل 01: تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين خلال الفترة 1963 – 2018 الوحدة :%

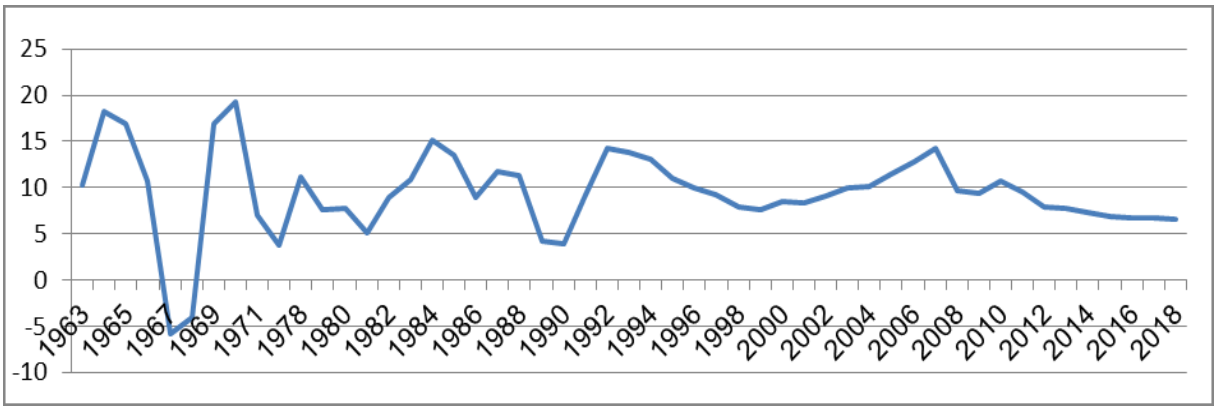

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على إحصائيات البنك العالمي

فبعدما كان الناتج المحلي الصيني بقيمة 398,6 مليار دولار سنة 1990 أي المرتبة 12 عالميا ارتفع إلى 1,21 ترليون دولار سنة 2000 متقدما إلى المرتبة السادسة، لترتفع قيمة الناتج المحلي الصيني بصفة تدريجية مسجلة 11,23 و13,41 ترليون دولار خلال السنوات 2015 و2018 على التوالي مسجلة بهذا المرتبة الثانية عالميا بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

الشكل 02: تطور مساهمة الصناعة في نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين خلال الفترة 1963 – 2018

الوحدة : %

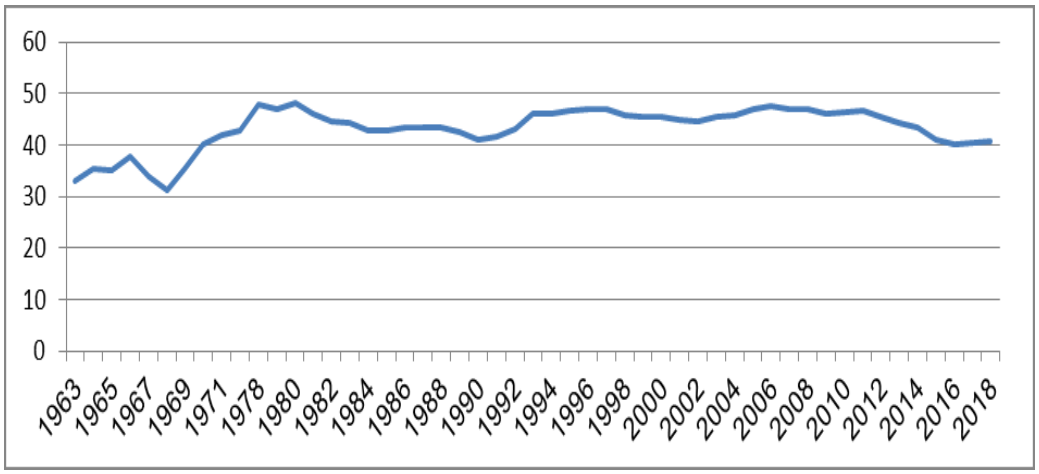

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على إحصائيات البنك العالمي

بالنسبة لنسبة مساهمة الصناعة في نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين سجلت حوالي 33% سنة 1963 لترتفع النسبة إلى حدود 41% سنة 1990 لتعاود الارتفاع مسجلة 46% سنة 2011، ثم تنخفض أي 40% مع نهاية 2018.

فالصناعة في الصين تعد واحدة من أكثر القطاعات التي يعتمد عليها الصينيون في اقتصادهم، إذ تعتبر الصين واحدة من أكبر الدول الصناعية في القارة الآسيوية والعالم، حيث احتلت المرتبة الأولى عالميا كأكبر دولة مصدرة للعامل سنة 2018 بقيمة 2,43 ترليون دولار.

الشكل 03: تطور مساهمة الزراعة في نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين خلال الفترة 1963 – 2018

الوحدة : %

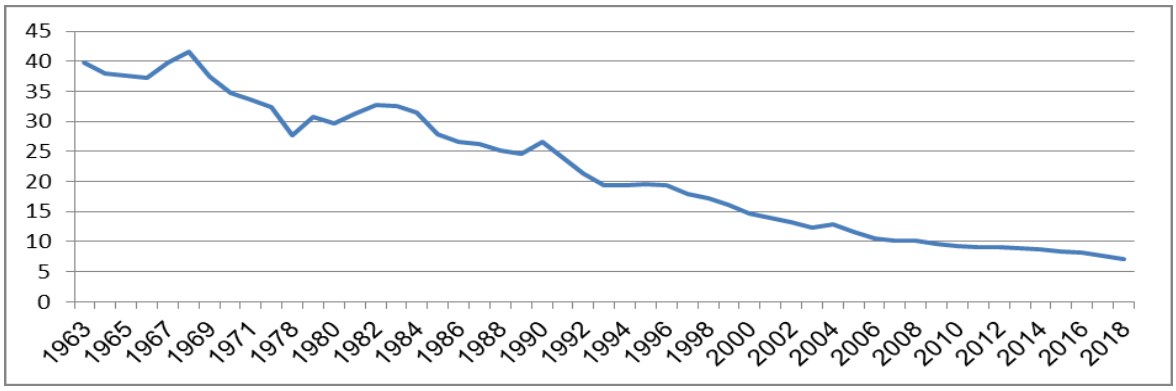

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على إحصائيات البنك العالمي

رغم تراجع مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في الصين من 39% سنة 1967 إلى 10% سنة 2006 وإلى 7% سنة 2018 إلى أن الصين تصنف ضمن المراتب الأولى عالميا في مجال إنتاج عدة منتجات زراعية، حيث نراها تحتل المرتبة الأولى عالميا في إنتاج الأرز والقمح، فيما تحتل المرتبة الثانية في إنتاج الذرة، فيما يبلغ مقدار مساهمة الصين من إجمالي الإنتاج العالمي من الفول السوداني ثالثة وأربعين بالمئة تقريبا، وتحتفظ الصين عموما بالمراتب الست الأولى في الإنتاج الزراعي من حيث زيادة الإنتاج، وتنوعه على مستوى العامل. تجدر الإشارة إلى أن العلماء الصينيون نجحوا في تطوير نوع من الأرز الذي يمكن زراعته باستخدام مياه البحر المالحة، كما تمكنوا من ابتكار أساليب لتحويل الأراضي الرملية إلى أراض خصبة صالحة للزراعة. تنتج مختلف المحاصيل الزراعية.

الشكل 04: تطور نمو الناتج قطاع الخدمات بالنسبة المئوية في الصين خلال الفترة1979 – 2018

الوحدة : %

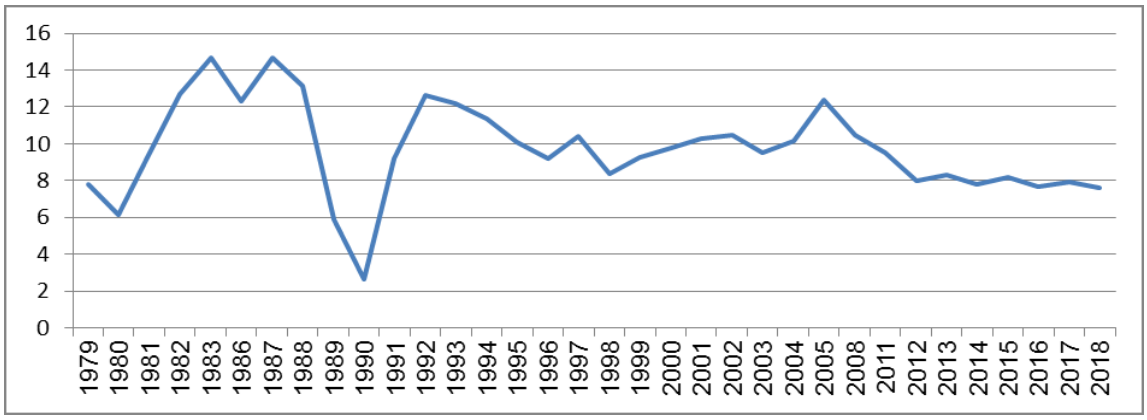

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على إحصائيات البنك العالمي

لقد شهد معدل النمو في قطاع الخدمات ارتفاعا من سنة إلى أخرى فبعدما سجل هذا المعدل تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض، سجل نسبة نمو قدرت بحوالي 7% في السنوات الأخيرة.

إضافة إلى كل ما سبق الصين تنفرد في صدارة دول العامل في بناء أحدث وأسرع شبكات القطارات، حيث أكملت بناء أكبر شبكة عالمية للقطارات فائقة السرعة .

الشكل 05: تطور مساهمة قطاع الأشغال العمومية في نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين

خلال الفترة 2008 – 2017 الوحدة : %

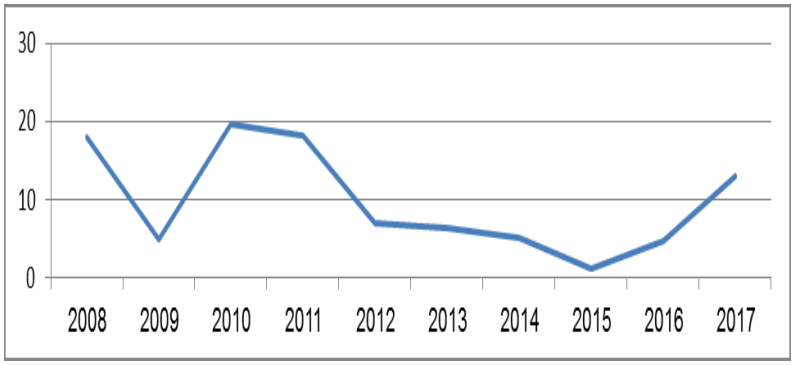

المصدر: متاح على الموقع:

html.https://ar.knoema.com/atlas/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86/topics

بتاريخ 2019/03/15

شهدت مساهمة قطاع الأشغال العمومية في نمو الناتج المحلي الإجمالي تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض مسجلة نسبة 17,94% سنة 2008 ونسبة 12,98% سنة 2017. وتجدر الإشارة إلى أن ازدهار الإنتاج الصناعي والتشييد المعماري في الصين بدأ منذ الثمانينات، فالصين تتميز بالريادة في مجال بناء الأبراج وناطحات السحاب والمباني الأطول في العالم، فضمن أطول 10 مباني في العالم هناك خمسة منها موجودة في الصين.

ب. الطاقات المتجددة:

إضافة إلى اهتمام الصين بمختلف القطاعات الاقتصادية تهتم الصين أيضا بتطوير الطاقات المتجددة نظرا لاحتياجاتها الطاقوية الكبيرة، فهي الأولى عالميا من حيث استيراد النفط بنسبة 20,2% سنة 2018، في المقابل تحتل المرتبة الأولى عالميا في إنتاج الكهرباء بنسبة 26,7% من الإنتاج العالمي سنة 2018. فالصين قد أصبحت أكبر مستثمر عالمي في مجال الطاقة المتجددة،، حيث بلغت استثماراتها في هذه الصناعة 91,2 مليار دولار خلال عام 2018، ما يمثل حوالي ثلث الإجمالي العالمي. كما نمت إمدادات الصين من الطاقة المتجددة بشكل مستمر، وحققت ريادة تكنولوجية في هذه الصناعة. مما يجعلها شريكا هاما للعديد من البلدان التي تبحث عن حلول طاقوية.

الشكل 06: تطور إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة، باستثناء الطاقة الكهرومائية (% الإجمالي) في الصين خلال الفترة 1990 – 2017 الوحدة : %

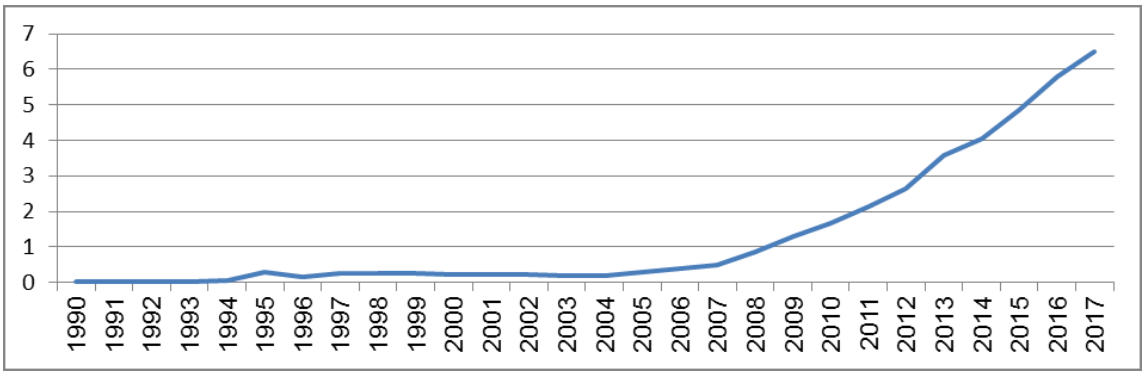

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على إحصائيات البنك العالمي

بعدما كان إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة، باستثناء الطاقة الكهرومائية في فترة التسعينات يمثل نسبة 0,15%، لترتفع إلى 1,2% و3,5% و4,8M خلال السنوات 2009 و2013 و2015 لترتفع هذه النسبة إلى 6,5% سنة 2017.

الشكل 07: تطور الصادرات في الصين خلال الفترة 1980 – 2018 الوحدة : مليار دولار

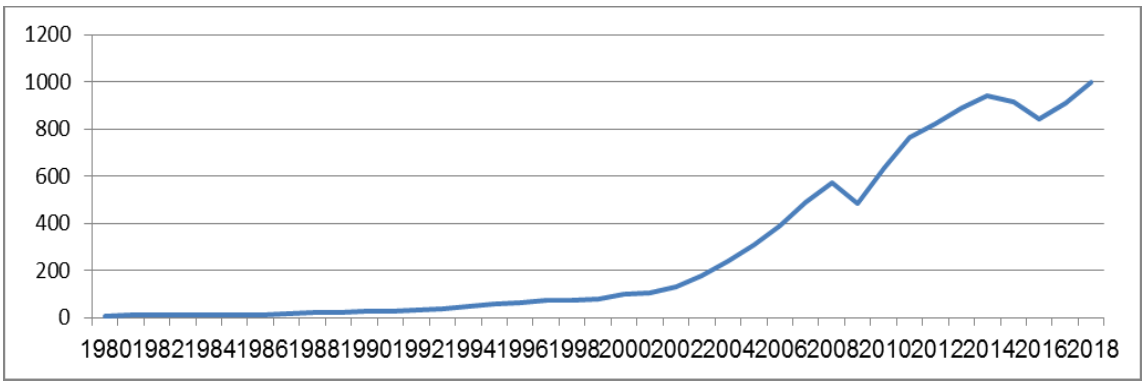

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على إحصائيات البنك العالمي

كنتيجة لتطور العديد من القطاعات الاقتصادية في الصين تطورت الصادرات في الصين بشكل ملاحظ خاصة مع بداية القرن الواحد والعشرين من 7,26 مليار دولار سنة 1980 إلى 78,22 مليار دولار سنة 1999، إلى 633,11 سنة 2010 إلى 997,99 سنة 2018. كما تهدف الصين إلى أن تكون رائدة عالمية في مجال الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات المتقدمة

بحلول عام 2030. وترجم هذا الهدف من خلال خطة تنمية مثيرة للإعجاب وممولة بشكل جيد، علما أن 90% من أجهزة تكنولوجيا المعلومات في العامل تصنع في الصين.

الشكل 08: تطور صادرات التكنولوجيا المتقدمة في الصين خلال الفترة 2007 – 2017

الوحدة : %

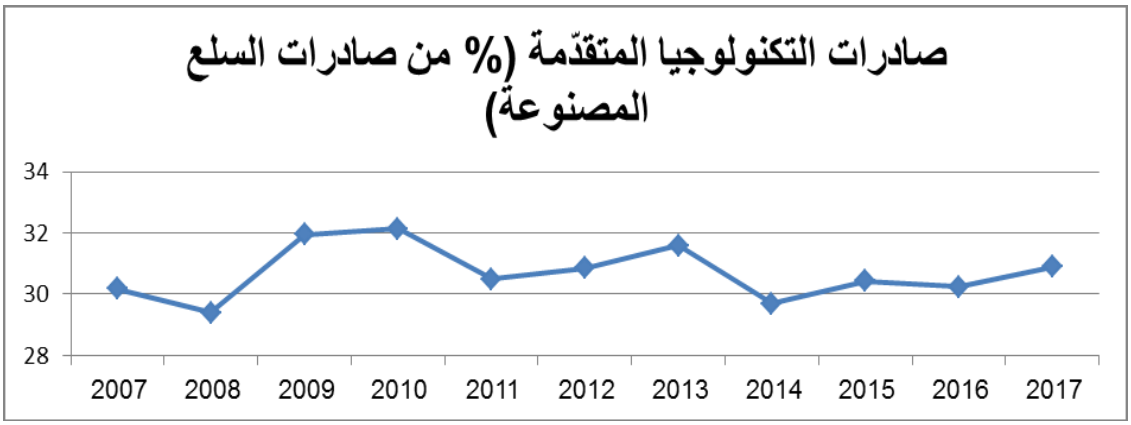

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على إحصائيات البنك العالمي

نسبة صادرات التكنولوجيا المتقدمة من مجموع الصادرات سجلت نسب تتراوح ما بين 30 و 31 خلال الفترة (2007 – 2017)، وهذا ما يعكس اهتمام الاقتصاد الصيني باقتصاديات المعرفة. فالصين تحتل المرتبة الأولى عالميا من حيث مبيعات التجزئة الإلكترونية سنة 2018 ، بقيمة 1,9 ترليون دولار، وتفسري الإنجازات التي حققتها الصين في التجارة الإلكترونية من خلال الاستثمار الكبير للبلاد في البنية التحتية على مدى عقود والتحسن السريع لمناخ أعمالها في السنوات الأخيرة.

ج. الإيرادات:

الشكل 09: تطور نسبة الإيرادات من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في الصين خلال الفترة 2005 – 2018

الوحدة : %

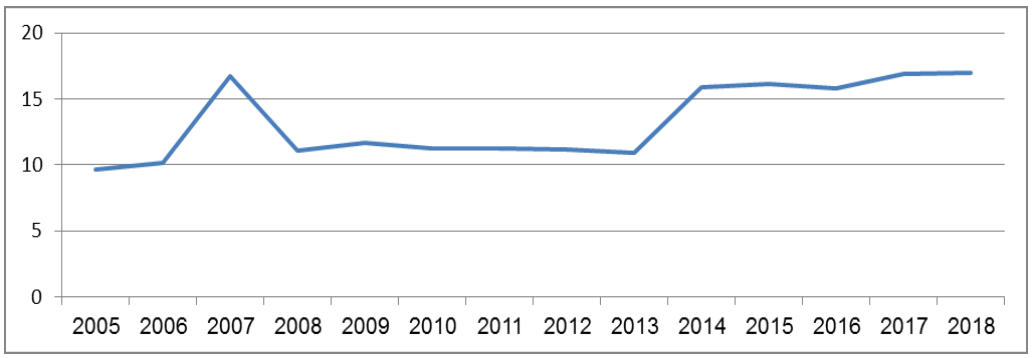

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على إحصائيات البنك العالمي

كنتيجة لتطور الاقتصاد الصيني في مجالات عدة انعكس ذلك على مداخيل، حيث ارتفعت نسبة الإيرادات من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي من 9,62% سنة 2005 إلى 16,85% سنة 2017 وإلى حدود 17% سنة 2018.

II –1–2. المؤشرات الاجتماعية:

الصين من الدول التي تسعى جاهدة إلى الاهتمام بالمورد البشري، وفي محاولة منا للتعرف على الوضع الاجتماعي في الصين ركزنا على مؤشرين أساسيين هما:

أ. معدل البطالة:

رغم أن الضغط على التوظيف مازال ضخما ً، في الصين إلا أنها قادرة على الحفاظ على وضع توظيف مستقر رغم كل التحديات.

الشكل 10: معدل البطالة في الصين خلال الفترة 1991 – 2019 الوحدة : %

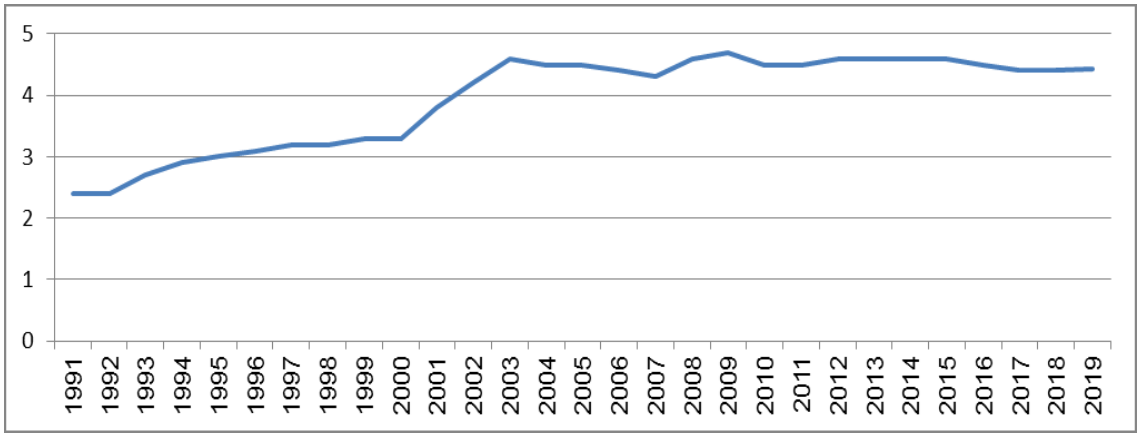

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على إحصائيات البنك العالمي

فبالرغم من ارتفاع عدد السكان في الصين إلى حوالي 1,4 مليار نسمة إلا أن نسبة إجمالي القوة العاملة تمثل 57% من عدد السكان بمعدل بطالة يقدر بـ 6,61% سنة 2018.

ب. نصيب الفرد من الدخل الوطني:

تهدف الصين إلى مضاعفة دخل الفرد من سكان المناطق الحضرية والريفية مقارنة مع مستويات 2010 لبناء مجتمع رغيد العيش على نحو معتدل.

الشكل 11: نصيب الفرد من الدخل الوطني في الصين خلال الفترة 1963 – 2018

الوحدة : الدولار

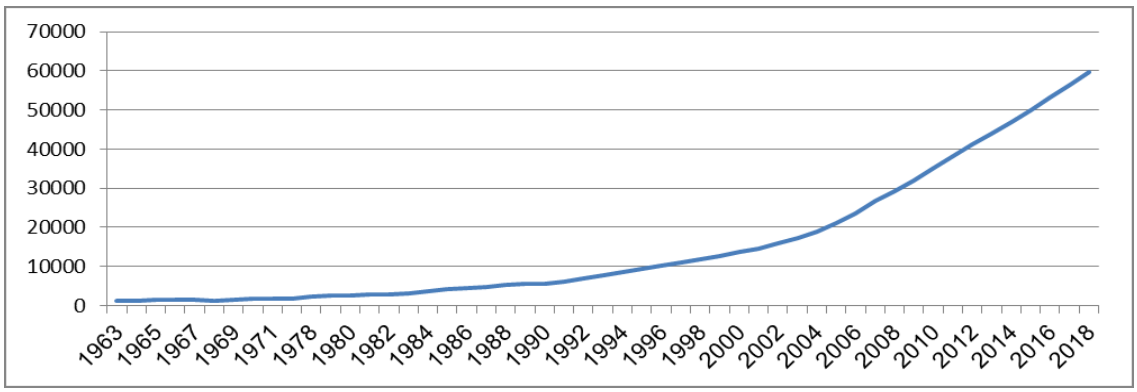

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على إحصائيات البنك العالمي

ارتفع نصيب الفرد من الدخل الوطني في الصين من 1098,53 دولار سنة 1963 إلى 13638,97 دولار سنة 2000، إلى 59811,59 دولار سنة 2018.

الشكل 12: معدل الفقر في الصين خلال الفترة 2010 – 2018 الوحدة : %

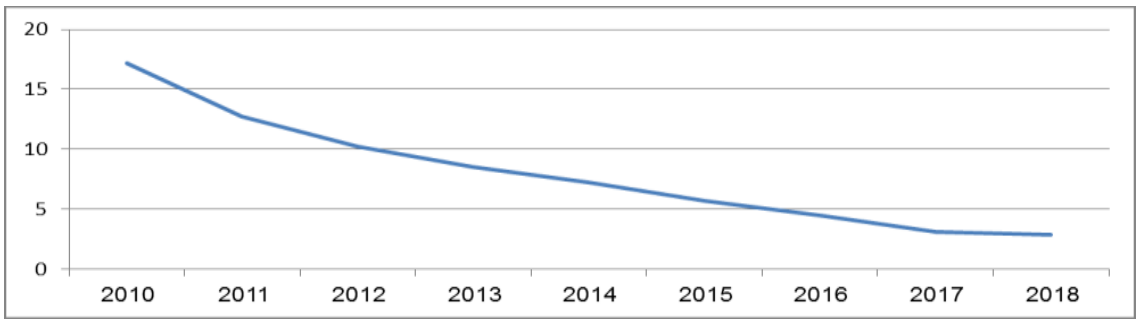

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على إحصائيات البنك العالمي

انخفض معدل الفقر في الصين في السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ، تقريبا من 17,2% سنة 2010 إلى حوالي 12% سنة 2011 إلى 2,9% سنة 2018 وهذا نتيجة للإستراتيجيات الاقتصادية الصينية التي أصبحت تهتم بالجانب الاجتماعي بشكل كبير نظرا لأهمية هذا الجانب في تطوير اقتصاديات الدول. فمثلا خلال الفترة من عام 2013 - 2018 انخفض عدد الفقراء في الصين بـ 80 مليون إنسان، وفي هذا العام عام 2019 منحت الحكومة 126,095 مليار يوان لموازنات الهيئات المحلية فقط لمكافحة الفقر، لذلك الصين تعتبر الدولة الأولى في المساهمة في الحد من الفقر.

III. رؤية استشرافية لمستقبل الصين في الاقتصاد العالمي:

قبل التطرق إلى تقديم رؤية استشرافية لمستقبل الصين في الاقتصاد العالمي ارأتينا أولا أن نتعرف على العوامل التي ساهمت في جناح التنمية الاقتصادية في الصين.

III – 1 عوامل نجاح التنمية الاقتصادية في الصين:

اجتمعت مجموعة من العوامل التي ساهمت في تطور الاقتصاد الصيني نحدد أهمها في:

– **البطالة والأجور**: البطالة المرتفعة أدت إلى انخفاض الأجور، حيث أنه إذا طالب العمال بأجور أعلى، فهناك الكثير ممن سيشغلون الوظائف المتاحة، هذا الوضع أدى هذا إلى زيادة هوامش الربح وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل من قبل الشركات الأمريكية والأوروبية واليابانية.

– **مشاركة الإناث في القوى العاملة**: تتميز القوة العاملة في الصين بمشاركة نسائية أعلى من المتوسط في الصناعة التحويلية فسياسة الطفل الواحد التي تعين أن النساء شاركن في تربية الأطفال لفترة أقصر بكثير مما هو عليه في العديد من البلدان الأخرى، قد أتاح قوة عاملة أكبر بكثير.

– **النظام السياسي**: أدى الاقتصاد المخطط للصين (حيث تسيطر الدولة على النشاط الاقتصادي بدلا من الأعمال التجارية الخاصة) إلى تسريع النمو الاقتصادي لأن الحكومة تسيطر على جميع عمليات صنع القرار، إذ منذ عام 1953، اتبعت الحكومة سلسلة من الخطط الخمسية (أو المبادئ التوجيهية ، كما يطلق عليها الآن، لتعكس انتقال الصين نحو اقتصاد السوق الاشتراكي، والتي مكنت الحكومة من سن أي إصلاحات تراها ضرورية.

– **القيادة القوية**: القيادة القوية من قبل رئيس الدولة تعتبر عاملا رئيسيا ساهم في النجاح الاقتصادي خاصة وأن الصين بدأت بالابتعاد عن اقتصاد مخطط مركزيا نحو نظام موجه نحو السوق منذ عام1978.

– **نمو يقوده التصدير** : بدأت إستراتيجية الإنهاء التدريجي لصالح التصنيع البديل للاستيراد الذي يتم من خلاله تصنيع المنتجات الاستهلاكية المستوردة للطبقة المتوسطة المتنامية في الصين بشكل متزايد في الصين، مثل السيارات والسلع البيضاء المحلية

وأثاث المنازل والمكاتب.

– **المناطق الاقتصادية الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر:** تم تشجيع الاستثمار الأجنبي في المرحلة الأولى بإقامة مناطق اقتصادية تتميز بتخفيف التنظيم والرقابة الحكومية تقديم حوافز للشركات مثل معدلات الضرائب المنخفضة لبدء عمليات التصنيع لتشجيع خلق بيئة أعمال أكثر جاذبية.

– **الاستثمار في البنية التحتية:** قامت الحكومة ببناء العديد من الطرق الجديدة وتحسين نظام السكك الحديدية وجعلت الأنهار الرئيسية في الصيني صالحة للملاحة على مدار العام، حيث على سبيل المثال لا الحصر يوجد في الصين خمسة من أكبر عشرة موانئ للحاويات في العامل.

– **التنويع الاقتصادي:** بدأت الصين مؤخرا في التنويع في البحث والتطوير والتصنيع المتخصص وصناعة التكنولوجيا الفائقة، فالصين تستثمر العمالة ورأس المال في الابتكار حتى تتمكن من الحفاظ على نموها الاقتصادي وتقليل المخاطر التي ينطوي عليها وجود قاعدة اقتصادية ضيقة.

– **التعليم:** ارتفعت مستويات معرفة القراءة والكتابة في الصين بشكل كبير بنسبة تجاوزت 95% خلال العشرين عاما الماضية، وقد أدى ذلك إلى تعزيز التنمية الاقتصادية للبلاد

– **الانطلاق إلى العالمية:** بدأت الصين في العولمة اقتصاديا عن طريق شراء الشركات الأجنبية في أمريكا الشمالية وأوروبا على وجه الخصوص، حيث تحولت الصين بحلول عام 2015 من متلقي صاف إلى مستثمر صاف في الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو مؤشر على نضجها الاقتصادي من نواحٍ عديدة.

الموقع الجغرافي: يتمتع الموقع الجغرافي للصين بأهمية جيوسياسية نظرا لقربها من الأسواق الاستهلاكية والشركاء التجاريين، كوريا الجنوبية وتايوان واليابان وهونج كونج كما تركزت على الساحل الشرقي المواجه لتايوان والمحيط الهادي

– **المواد الأولية:** تمتلك الصين ثروة كبيرة من الموارد الطبيعية، ولديها احتياطيات هائلة من الفحم والنفط والغاز الطبيعي. يتم استخدامها في التنمية الصناعية للبلاد. ومع ذلك، فإن متطلبات الصين التصنيعية للبلاد من المواد الخام كبيرة للغاية ، لدرجة أنها مستورد رئيسي للنفط والغاز والفحم وخام الحديد والنحاس والسلع الأساسية الأخرى في التجارة العالمية.

– **النمو السكاني:** أدى النمو السكاني السريع في الصين، على الرغم من سياسة الطفل الواحد، إلى أعداد كبيرة جدا من السكان النشطين اقتصاديا، مما أدى إلى النمو الاقتصادي السريع. وقد أدى هذا إلى زيادة التصنيع، مما سمح بمزيد من النمو السكاني.

اتبعت الصين في البداية مسارا موجها للتصدير نحو التصنيع – لكنها بدأت في التنويع في قطاعات أخرى من الاقتصاد في السنوات العشر الماضية. بهدف تسريع معدلات النمو وتوسيع النطاق الاقتصادي.(عثمان، 2020)

III–2. الرؤية الاستشرافية للتنمية الاقتصادية في الصين :

تمتلك الصين مقومات قوة مقترنة بمقومات قدرة في إدارة عناصر قوتها تؤهلها لأداء دور فاعل في النظام الدولي، فهي تمتلك اقتصاد متقدم ومستقر يحقق نسبة نمو مستقرة نسبيا والأعلى في العامل، فضلا عن ذلك إذ ما أضيف لهذا حجم الناتج القومي الإجمالي والذي يقدر بما يقارب 90,0309 تريليون يوان دولار، فما تم إنجازه من أعمال ومبادرات لتقوية الاقتصاد الصيني ليصبح ثاني أكبر اقتصاد في العالم، من تعديل للهيكلية الاقتصادية وتعزيز لاقتصاد السوق، وتطوير للبنية التحتية في البلاد، وإطلاق لمبادرات تنموية عديدة ومشاريع مثل الحزام والطريق وتطوير للعلوم والتكنولوجيا، وتشجيع لابتكارات، وزيادة في معدلات الإنتاج والتصدير. وقد وظف هذا التطور الاقتصادي، ومكن من تحقيق إنجازات مستمرة ومتصاعدة، في مجال تحسين حياة

الشعب، في محاربة الفقر، ورفع معدل دخل الفرد، وتحسين الوضع التوظيفي، والارتقاء بمستوى التعليم والخدمات الصحية والضمان الاجتماعي في البلاد. كل هذه المعايير والإستراتيجيات تؤهل الصين إلى أن تكون الرائدة اقتصاديا مع مطلع2030.

من المتوقع أن تتصدر الصين يأتي التنبؤ بتغير ترتيب الدول من حيث الناتج المحلي الإجمالي، استنادا إلى توقعات جديدة طويلة الأجل أعدتها شركة "ستاندرد تشارترد بي.سي"، وتتضمن توقعا بأن تصبح الصين أكبر اقتصاد في العالم بحلول عام 2030، باستخدام معياري أسعار الصرف ربطا بالقوة الشرائية والناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

IV. الطريقة والأدوات :

تم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من إحصائيات البنك الدولي لمجموعة من المؤشرات الاقتصادية ، المالية و الاجتماعية التي بواسطتها تم تحليل استراتيجية التنمية الاقتصادية في الصين تم توضيح هذه الإحصائيات في أشكال بيانية .

V.النتائج ومناقشتها :

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- يعتبر التنويع الاقتصادي من أهم أسباب نجاح استراتيجية التنمية الاقتصادية في الصين مما يثبت صحة الفرضية الأولى .
- الإستراتيجية الاقتصادية الصينية من أهم التجارب العالمية بفضل المعجزة التي حققتها في ظرف وجيز من خلال نتائج المؤشرات المالية و الاقتصادية و المالية مما يثبت صحة الفرضية الثانية.

VI.الخلاصة:

يتميز اقتصاد الصين بأنه اقتصاد صناعي ضخم ومتنوع ما جعلها تتبوأ مكانة عالمية متقدمة في عدة صناعات كالصلب،الإسمنت، النسيج الاصطناعي، الأسمدة الكيمياوية، فالصين أكبر دولة من حيث عدد السكان تمتلك أكبر احتياطي من النقد الأجنبي، أكبر دولة مستوردة للنفط وثاني أكبر مستهلك للنفط، وأكبر دولة مصدرة للسلع، كما تعد الصين أكبر دولة تنتج الذهب، السيارات، الحديد، التبغ، الشاي، الفحم، الإسمنت، القطن، الصلب، بحوث الذكاء الاصطناعي، منشآت الاندماج النووي البارد، أكبر شبكة قطارات سريعة، أكبر منتج للطاقة المتجددة (الكهرباء)، تطوير الزراعة بمياه البحر، البحوث البيولوجية والجينية، تصنيع معظم الأجهزة الإلكترونية، تطوير الطباعة ثلاثية الأبعاد

التجربة الصينية تعد من النماذج الدولية المميزة والفريدة من نوعها، وذلك بفضل المعجزة الاقتصادية التي تم تحقيقها في وقت قصير، حيث نجح الاقتصاد الصيني في أن يصبح ثاني أكبر اقتصاد عالمي بعد اقتصاد الولايات المتحدة فالصين أصبحت محور أحدث الابتكارات في مختلف القطاعات الاقتصادية، وترجح التوقعات أن يصبح اقتصاد الصين أكبر اقتصاد في العامل ويتجاوز الاقتصاد الأمريكي بحلول عام 2030.

VII.المراجع :

Bibliographie

Arrous, J. (1999). *Les Théories de la croissance.* Paris: Editions du seuil.
Bret, B. (2002). *le tiers monde , croissance ,développement, inégalité.* Paris: Collection Histege.

صحي محمد قنوص. (1999). *أزمة التنمية دراسة تحليلية للواقع السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي لبلدان العالم الثالث* . القاهرة: الدار الدولية للنشر و التوزيع.

نبهان عثمان. (2020). تم الاسترداد من www.http.html.116./article/ps.plo.jupe

وفاء المهداوي ، احمج جاسم محمد. (2012). *الاقتصاد الصيني و منهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق ، سياسات و مؤشرات* . العراق : المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية.